« ان صاحب السمو الملكي الامير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها ، والدكتور حاييم وليزمان ممثل المنظمة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها ، يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ، ويتحققان ان اضمن الوسائل لبلوغ غاية اهدافهما الوطنية هو في اتخاذ اقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ، ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية :

(١) يجب ان يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين اقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص ، وللوصول الى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الاصول في بلد كل منهما .

(٢) تحدد بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدول العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين .

(٣) عند انشاء دستور ادارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم اوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ يوم ٢ نوفمبر ١٩١٧ .

(٤) يجب ان تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وباقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الارض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب ان تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين والمستأجرين العرب ويجب ان يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي .

(٥) يجب ان لا يسن نظام او قانون يمنع او يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب ان يسمح على الدوام ايضا بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز او تفضيل ، ويجب ان لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية او السياسية

(٦) ان الاماكن الاسلامية المقدسة يجب ان توضع تحت رقابة المسلمين .

(٧) تقترح المنظمة الصهيونية ان ترسل الى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وان تقدم تقريرا عن احسن الوسائل للنهوض بها ، وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وان تقدم تقريرا عن احسن الوسائل للنهوض بها ، وستستخدم المنظمة الصهيونية اقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية في البلاد .

(٨) يوافق الفريقان المتعاقدان ان يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الامور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .

(٩) كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب ان يحال الى الحكومة البريطانية للتحكيم .